المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

إدارة التربية

"ملامح إطار عمل لتمويل دمج التعليم عن بعد في المناهج التعليمية تعزيزا للتعاون العربي"

وثيقة الألكسو، إدارة التربية، يناير 2023

"ملامح إطار عمل لتمويل دمج التعليم عن بعد في المناهج التعليمية

تعزيزا للتعاون العربي"

وثيقة الألكسو، يناير 2023

تمهيد:

تندرج هذه الورقة في إطار تنفيذ توصية صدرت عن المؤتمر الثاني عشر لوزراء التربية والتعليم العرب، الذي انعقد في نوفمبر 2021 حول موضوع "**التعليم الاستدراكي**"، والذي دعا إلى وضع " **إطار عمل لتمويل دمج التعليم عن بعد في المناهج التعليمية تعزيزا للتعاون العربي**"، ونفهم من عنوان التوصية التي وردت في سياق انتشار جائحة كوفيد 19، أن هناك حاجة تربوية ومؤسساتية لتحويل نمط التعليم القائم على التربية النظامية الحضورية إلى تعليم مزدوج يدمج التعليم الافتراضي في المناهج. ويستدعي هذا التوجه وضع برنامج يقوم على تصوّر السيناريوهات الممكنة لتيسير إدراج التعليم عن بعد في مناهج التعليم العربية، بتمويل ذاتي، تقع تعبئته وطنيا، أو بتمويل تشاركي، يتم رصده في إطار التعاون العربي.

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن رسم هذا الإطار يستوجب مقاربة عنصرين متباعدين، أولهما: إعادة هيكلة المناهج الوطنية المتعلقة بالتعليم التقليدي، وعن بعد، من خلال توظيف التكنولوجيات الحديثة لبناء المضامين التعليمية، ونقلها إلى الطلاب، وثانيهما: تصور آليات تمويل مناسبة لهذا المشروع، في إطار ما تُوفّره المصادر التمويلية المتاحة للدول، أو في إطار برنامج تعاون عربي مشترك يوضع للغرض.

ولعل أول إشكال يُثار في هذا السياق هو حصر مجال الورقة ومنهجها، فما الذي نعنيه بتمويل إدراج التعليم عن بعد في المناهج الدراسية؟ ثمة مستويين لمقاربة هذا الموضوع، أولهما: منهجي، باعتبار أن هذه الورقة لم تستند إلى عيّنات دراسية، ونماذج تتعلق بنسب التمويل المرصودة للتعلم عن بعد، اختارها كاتب هذه السطور وبنى عليها نتائجه؛ بسبب عدم توفرها، لذلك اقتصر الأمر على مقاربة التحول إلى التعلم الرقمي، انطلاقا من مراجع وتقارير أعدّتها الدول المشمولة بالبحث، أو المنظمات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي؛ لهذه الأسباب ستقتصر هذه الورقة على وصف الملامح العامة للتعليم عن بعد في الدول التي تتوفر بها البيانات.

أما المستوى الثاني فهو معرفي، ويتصل بندرة المعلومات المتاحة عربيا بخصوص سياسات التحوّل الرقمي وسبل تمويلها، لهذا سيتحدد محتوى الورقة بما استقيناه من بيانات نوعية حول الموضوع، وسننتهي الى تقديم عدد من التوصيات الى متخذي القرارات.

من أهداف هذه العمل تقديم تصورات عملية تساعد على إعادة بناء المناهج التعليمية في الدول العربية من أجل مواءمتها مع متطلبات التعليم عن بعد. وهذا التوجه لا يمكن اختزاله في جدول إرشادي لكيفية تعديل المناهج وتطويرها، ضرورة أن كل تصوّر يُرسم في الشأن لا بد يُبنى على استقصاء النماذج المقارنة. لذلك سنحاول استلهام التعديلات الممكن إنجازها في المجال من التجارب

العربية والدولية في التعليم عن بعد التي أثبتت جدواها، خلال انتشار جائحة كورونا؛ واستخلاص الدروس منها، والبناء على ما تم تحقيقه من نتائج بعد تشخيص المعوقات التي اعترضتها.

١– خصائص التعليم الرقمي في الدول العربية راهنا :

التعليم عن بعد ليس حديث العهد في دول عربية كثيرة، إذ سبق اعتماده في سياقات متنوعة، وبصيغ متعدّدة، في إطار إتاحة التعليم الشامل للجميع؛ ولكنه لم يتحوّل إلى آلية بديلة للتعليم الحضوري، وظل محصورا في نطاق ضيّق، يقع تفعيله، عند اللزوم، لرفد التعليم التقليدي؛ ولما انتشرت جائحة كوفيد / 19 في بداية العام 2020، واضطرت كافة الدول العربية إلى فرض الحجر الصحي، وإغلاق المدارس، ظهر قصور التعليم التقليدي عن مواجهة متطلبات أوضاع الطوارئ والأزمات، ما حتّم اللجوء إلى التعليم عن بعد، عبر وسائط متعددة، للتخفيف من الآثار السلبية لكورونا على العملية التعليمية، وقد برزت في هذا السياق مقاربات مختلفة، وأحيانا مرتجلة، لجسر الهوّة التعليمية التي أحدثها إغلاق المدارس، كشفت تفاوتا كبيرا في مستوى جاهزية منظومات التعليم العربية لتنفيذ التعليم الإلكتروني. وقد مثل ذلك تحديا غير مسبوق دفع دولا كثيرة إلى النظر في إعادة بناء منظومة التعليم على أسس جديدة بمراجعة مضمون المناهج وأهدافها ووسائل تنفيذها.

وعندما ننظر في مختلف التجارب العربية في مجال التعليم عن بعد، نلاحظ وجود مقاربات متعددة يختلف محتواها وتوجّهها حسب النموذج المرجعي المعتمد، وسنقتصر في هذا المقام على تقديم سريع لتجارب ثلاث دول عربية في المجال، وهي: السعودية والأردن وفلسطين.

أ– تجربة السعودية:

استفادت السعودية خلال فترة الحجر الصحي وإغلاق المدارس من البنية التحتية الإلكترونية التي أنجزتها قبل ذلك بسنين، إذ خصّصت، قبل انتشار جائحة كوفيد/19، استثمارات هامة لصناعة المحتوى الرقمي التعليمي، من خلال إحداث مركز التعليم الإلكتروني في عام 2005؛ ثم وقع تكوين شركة تطوير الخدمات التعليمية (2015)، وشركة تطوير تقنيات التعليم (2016)، وصولا إلى تصميم بوابة "عين الوطنية "، التي وقع تكليفها بتخزين الموارد الدراسية الرقمية الموجهة للمتعلمين والمعلّمين، وإعداد قاعدة بيانات للأسئلة. وتعزّز هذا التوجّه بإنشاء مقر دائم لمدرسة البث الفضائي؛ تحتوي على 24 قناة تعليمية فضائية، منها 3 قنوات للتربية، وذلك في رقم غير مسبوق عالميا، إلى جانب تركيز منصات تعليمية ملائمة، وفي مقدمتها "منصة مدرستي" التي اختارتها منظمة اليونسكو ضمن أفضل أربعة نماذج عالمية في التعليم عن بُعد.

وقد برزت وجاهة هذا الاستثمار عندما ظهرت الحاجة إلى موارد تعليمية رقمية جاهزة خلال إغلاق المدارس، إذ وضعت منصة "مدرستي" على ذمة المتعلمين حزمة من المحتويات الرقمية التعليمية في إطار فصول افتراضية متزامنة، تتيح للمعلمين اللقاء مع الطلاب من خلال برامج اتصال مثل ميكروسفت تيمز؛ وكانت الحصيلة وصول 98 بالمائة من الطلبة إلى الدروس الافتراضية، سنة 2020، هذا إضافة إلى وسائط أخرى مكّنت من ضمان استمرار التعليم لفائدة حوالي 6 ملايين من الطلاب من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر.

ب– تجربة الأردن:

من الخيارات التي أقرّها الأردن خلال جائحة كورونا اعتماد أدوات التعلّم عن بعد من خلال إنشاء بوابة تعليمة مجانية تسمى "درسك "، توفّر لطلبة المدارس من الصفّ الأول وحتى الصفّ الثاني الثانوي دروسًا تعليمية مصوّرة ومصمّمة حسب المنهاج التعليمي المعتمد بالأردن؛ وتغطي هذه الموارد الموضوعات الأساسية التي يشتمل عليها المنهج الدراسي، وهي اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم للصفوف، من الأول ابتدائي إلى الثالث ثانوي.

علاوة على ذلك، تم توظيف القناة التلفزية الرياضية لبث دروس وقع تصميمها خصيصا للتلاميذ المقبلين على امتحان الثانوية العامة، وبالتوازي وقع إطلاق منصة لتدريب المعلمين على تقنيات التعليم عن بعد. ولكن هذا النمط من التعليم لم يشمل سوى جزءا من الطلاب، باعتبار أن 16% منهم، على الأقل، لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، إما لعدم امتلاك جهاز كمبيوتر، أو لعدم ارتباطهم بالشابكة لوجودهم في مناطق معزولة أو لعدم قدرتهم على دفع رسوم الاشتراك بها.

ج– تجربة فلسطين:

وقع تأمين استمرارية التعليمى في فلسطين، خلال جائحة كوفيد 19، باعتماد التواصل بين المتعلمين والمعلّمين، عبر برامج ميكروسوفت تيمز TEAMS، والمنصة التعليمية E.SCHOOL، فضلا عن استخدام القناة التلفزيونية التعليمية، وتتميّز هذه التجربة بتطوير مسارين متوازيين: استخدام منصة موحّدة للتعليم عن بعد، المتزامن المباشر التفاعلي، من ناحية، و تطوير المحتوى التعليمي في شكل فيديوهات تعليمية، واختبارات إلكترونية، من ناحية ثانية. هذا إلى جانب اتخاذ إجراءات تنفيذية لإعداد دليل حول تصميم التعلّم عن بعد، وتدريب المعلمين الذين لم يسبق لهم التعاطي مع هذا النمط من التعليم.

ولكن إتاحة التعليم عن بعد بفلسطين واجهت عديد الصعوبات، منها ما هو تقني، مثل إشكاليات الربط بشبكة الكهرباء والاتصالات، وعدم كفاية خدمات شبكات الأنترنيت؛ ومنها ما اقتصادي، مثل عدم توفر أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية لدى الطلاب المعوزين؛ ومنها ما هو تربوي، مثل غياب الدّربة لدى المعلمين على استخدام آليات التعليم عن بعد، وعدم تهيئهم لتكييف المناهج التعليمية مع مقتضيات التعليم الإلكتروني؛ فضلا عن غياب هيئة رقابية رسمية تدير وتتابع وتقيّم نجاعة منظومة التعليم الإلكتروني.

وفي المحصلة، يظهر هذا التشخيص حصول تقدم متفاوت الأهمية في التحول إلى التعليم الرقمي، لكن شح الموارد المادية في عدد من الدول العربية جعل توظيف التعليم عن بعد في حالات الطوارئ محدودا. فعلى سبيل المثال أشارت النشرة الإحصائية السابعة الصادرة عن مرصد الألكسو سنة 2022[1] إلى أن البنية التحتية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية تشكو من هنات كثيرة في بعض الدول العربية حيث تقارب نسبة الربط بشبكة الكهرباء حوالي 100 بالمائة، باستثناء بعض الدول مثل السودان وموريتانيا والقمر، وبدرجة أقل جيبوتي، وهذا الوضع من شأنه إعاقة الارتباط بشبكة الانترنيت، وبالتالي التعليم الرقمي. هذا عدا عدم توفر حواسيب لأغراض تربوية، ومحدودية الربط بالأنترنيت بعديد المؤسسات التعليمية.

[1] https://observatory.alecso.org/Data/2022/09/08/

نستخلص من ذلك أنه باستثناء التجربة السعودية، وتجارب الدول ذات الدخل المرتفع، هناك صعوبات جمّة في تأمين وصول الطلبة إلى التعليم الافتراضي، لأسباب مادية وتنظيمية تتعلق بنوعية البنية التحتية وجاهزية المعلمين، وهذه حالة جلّ الدول العربية التي لم تتوقع توقف العملية التعليمية في حالات الطوارئ والأزمات.

ونستنتج من ذلك أنه إذا لم تقع الاستفادة من دروس إغلاق المدارس خلال انتشار جائحة كورونا لبناء مخطط تعليمي موازي أو بديل يقوم على التعليم الرقمي، قابل للتفعيل في حالات الطوارئ والأزمات، فإن إتاحة التعليم المنصف والشامل لن تتحقق إلا جزئيا، لا سيما بعد أن ظهر عجز التعليم بشكله التقليدي عن الصمود أمام تداعيات الأزمات الصحية والطوارئ.

لا جدال في أن التعليم عن بعد يمثل رافدا أساسيا للتدريس الحضوري رغم قدح البعض في فعاليته، حيث أظهرت عديد الدراسات الاستشرافية أن التعليم المدمج، الذي يراوح بين التعليم الحضوري والتعليم الرقمي، سيكون، مستقبلا، نمطا تعليميا لا غنى عنه، أيا كانت الظروف والسياقات، بفضل ما يفتحه من آفاق لطلاب العلم من كل الفئات والأعمار للوصول إلى المعرفة، دون التزام بقيود الزمان والمكان، فضلا عما يتيحه لأولياء الأمور من فرص للمشاركة في تعليم أطفالهم، ولكن توسيع خدمات التعلم الرقمي في عدد من الدول العربية، ضعيفة ومتوسطة الدخل، يستدعي توفير جملة من المستلزمات التي يتعين إتاحتها بالتوازي مع إطلاق التفكير حول إعادة هيكلة المناهج.

٢– شروط إتاحة التعليم عن بعد للجميع:

ما هي التدابير التي يتعيّن اتخاذها لضمان توسيع مسارات التعليم عن بعد والتعليم الموازي؟ لقد سبقت الإشارة إلى ضرورة الاستئناس بالممارسات الناجحة في المجال عربيا ودوليا، وهي تجارب متعددة المقاربات، ولكنها تستند إلى ثوابت مشتركة تأخذ في الاعتبار الجوانب التربوية والتقنية والمادية، ونحن نلاحظ أنه بقدر ما استوجبت هذه التجارب حدا أدنى من الوسائل المادية، فإنها استندت إلى رؤية تربوية جديدة.

بناء على ذلك فإن إدراج التعليم عن بعد في المناهج العربية بصورة تضمن وصوله للجميع لا بد أن يتأسس على القواعد التي أثبتت جدواها في الدول التي نجحت في تنفيذ برامج تعليمية ناجعة خلال فترات الإغلاق التي فرضتها جائحة كوفيد/19.

ومن عوامل نجاح هذه التجارب ما يلي:

١) التعجيل بتحديث البنية التحتية الاتصالية والرقمية
٢) رقمنة الموارد التعليمية الموائمة للمناهج
٣) مراجعة المناهج لتشمل المهارات الرقمية
٤) إعداد المعلمين بما يتناسب والتحول الرقمي

ولكن اعتماد هذه المبادرات لا يكفي لإنجاح التحول إلى التعليم الهجين الذي يراوح بين النمط التقليدي والتعليم الافتراضي، ضرورة أنه لا بد من مراعاة الخصوصيات المحلية، وأخذ ردود فعل الفاعلين التربويين في الاعتبار، إذ لاحظ عديد المتدخلين من معلمين، ومديرين، وأولياء الأمور بعدد من الدول العربية، خلال أزمة كورونا وبعدها، أن التعليم عن بعد لا يتناسب مع طلبة السنوات الثلاث الأولى من التعليم الابتدائي لحاجتهم إلى التواصل المباشر مع معلميهم، وهذه ملاحظة جديرة بالتدبر، ولكنها لا يجب أن

تعيق التفكير في أنماط مبتكرة من التعليم الإلكتروني الموجهة للطفل تعتمد مضامين ملائمة للسن والنضج الذهني والوجداني للناشئة، وهذا موضوع لا يمكن البت فيه إلا في إطار برنامج متكامل، متسلسل الحلقات، تشرف على صياغته الدولة، في إطار شراكات داخلية و / أو عربية ودولية، ويساهم في إنجازه، في إطار لجان مختصة، تربويون وتقنيون وإداريون وممّولون.

في هذا السياق، لا بد أن نشير إلى أن تحديد صيغ التعليم الإلكتروني المتزامن، ونسبة إدماجه، يعدّ من أول التدابير التي يتعيّن اتخاذها من قبل الدوائر الرسمية ، قبل الشروع في إعادة هيكلة المناهج، إذ خلافا للتعليم غير المتزامن الذي يمكن تقديمه من خلال دروس، يتم تسجيلها سلفا، تمهيدا لبثها عبر قنوات البث المرئي والتلفزيوني، من المهم صياغة المقررات، وطرق تنفيذها، بشكل يحدد حجم الساعات المخصص للقاءات المباشرة مع المعلمين، ونسب التعلم الافتراضي. هذا إلى جانب ضبط طاقة استيعاب البرامج وتعديلها إذا توفرت إمكانات التأطير.

وتحقيقا للنجاعة التنظيمية يتعيّن أن تندرج أعمال المتدخلين في هذه العملية ضمن ثلاثة مسارات / مجالات :

١- المسار التقني
٢- المسار التعليمي
٣- المسار المالي

أولا :المسار التقني

ويقتضي هذا المسار وضع خطط على المدى القصير والمتوسط والطويل تستهدف ما يلي:

- العمل على سد الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع الواحد، من خلال توفير أجهزة كمبيوتر مرتبطة بالأنترنت للجميع لأغراض التعلم والتعليم والتواصل التعليمي عن بعد؛
- دعم البنية الاتصالية، وتوسيع دائرة الاشتراك بالأنترنيت، والنظر في وسائل تقديم الدعم المادي للطلاب الذين لا تسمح لهم إمكاناتهم بذلك.
- توظيف الأدوات التكنولوجية المساعدة على تقويم التعلم عن بعد.
- الاستفادة من التطبيقات التي طوّرتها الشركات المختصة لإنتاج المحتوى التعليم .
- رفع كفاءة المدرّسين في مجال تصميم الدروس الرقمية.
- تعزيز مهارات المدرّسين في إدارة الفصول الإلكترونية.

ثانيا : المسار التعليمي

ويقتضي هذا المسار ما يلي :

- تشكيل لجان مختصة حسب المجالات التعليمية المستهدفة بالتعليم الإلكتروني، وتوجيهها لوضع أدلة مرجعية إرشادية تغطي مراحل التعليم المعنية بالتعليم الرقمي، وتتضمن إطار العمل والتوجيهات التقنية والتربوية والمعرفية الخاصة بالمحتوى التعليمي، وتقنيات التواصل، والشرح والتفسير في سياق التعلم الإلكتروني؛

- إشراك الأسرة في تصور البيئة الرقمية، وتنفيذ المقررات، وتعليم مهارات التعامل مع الآلة، والروبوتات، والأمن السيبرني؛
- مراعاة مبدأ التدرج في المزج بين التعليم الحضوري والتعليم الافتراضي في فصول الدراسة وخارجها؛
- التوجيه بتخفيف الكتب المدرسية الورقية ، وتقليل الاعتماد عليها، مع العمل على تعديل مضامينها؛
- مراجعة محتوى الدروس المتلفزة وشكلها بصورة تجعلها جاذبة للطلاب؛
- القيام بمراجعة جذرية للزمن المدرسي بحصر التعليم الحضوري في حيز زمني يقع تحديده حسب حاجيات الطلاب واستعداداتهم؛

تطوير الإدارة التعليمية لتشمل، إلى جانب مصممي المحتوى ومنفذيه، هياكل متابعة ومراجعة وتقييم.

ثالثا : مسار الاستثمار والتمويل

يتطلب هذا المسار رؤية بعيدة المدى تقوم على تحديد الحاجيات التعليمية للعشرية القادمة، في ضوء المتغيرات الديموغرافية، بالتوازي مع استشراف التوجهات المستقبلية في مجال التكنولوجيات الحديثة، ليتسنى ضبط حجم التمويلات اللازمة لتنمية البنية التكنولوجية للمؤسسات التعليمية، ويستوجب ذلك تحديد سلم أولويات على النحو التالي:

- إعطاء أولوية تنمية البنية التحتية الاتصالية للمناطق الريفية والمعزولة ضمانا لتكافؤ وصول الخدمات التعليمية للجميع على قدم المساواة ؛
- التنسيق مع اللجان العلمية المكلّفة بتصميم المناهج الجديدة أو تعديلها لضبط المقررات التي تتعيّن رقمنتها بصورة عاجلة؛
- التنسيق مع الشركات العالمية المختصة في مجال صناعة المحتوى للاستفادة مما تقدمه من عروض في المجال

أما بخصوص كيفية تعبئة الموارد المالية المناسبة، من أجل تنفيذ برامج إدماج التعليم عن بعد في المناهج العربية، والإنفاق على تطوير البنية التحتية الاتصالية، وتجويد البيئة الرقمة، فستقدم هذه الورقة عددا من التوصيات انطلاقا من تشخيص سريع للإمكانات المالية المتاحة راهنا.

٣- إشكاليات تمويل التعليم الرقمي في الوطن العربي والفرص الممكنة:

لقد سبق أن قلنا أن الانتقال إلى التعليم الرقمي الكامل أو الهجين يتطلب استثمارات كبيرة لتجهيز المدارس بالأدوات الرقمية وصيانتها وتجديدها، إضافة إلى تكاليف تدريب المعلمين، فكل مشروع رقمي تعليمي يستوجب كما أسلفنا توفير أربعة مكوّنات متكاملة، وهي: البنى التحتية، والتجهيزات، والخدمات، والمحتوى التعليمي، ولا يمكن إنجاح أي مشروع من هذا النوع إلا إذا راعى ترابط هذه المكوّنات، لأن تعطّل أي مكوّن سينجر عنه توقف كامل المشروع، وهذا يعني أن الاستثمارات التي تتوجه للتعليم الرقمي لا بد أن تأخذ في الاعتبار هذا المعطى.

والسؤال المتداول في هذا الشأن هو: من سيموّل هذه الاستثمارات ؟ بداية، لا بد أن نشير إلى أن هذا الأمر يكاد يكون محسوما في جل الدول العربية التي توفر خدمات التعليم الرقمي، عالية الجودة، وتشرف على مرافقه، بصورة مجانية، إذ أنها لا تطلب رسوما من المستفيدين من التعليم الحكومي، وهي في معظمها مرتفعة الدخل، ولكن الأمر مختلف بالنسبة للدول متوسطة ومنخفضة الدخل التي تعيش في أغلبها ضائقة مالية مستعصية، ازدادت تعقيدا بعد انتشار جائحة كوفيد/19، بما لا يسمح بضخ موارد مالية إضافية

في قطاع التعليم، ما يعني أنه لن يتسنى لها إجراء أية إصلاحات هيكلية تستدعي نفقات إضافية، في ضوء بطء نسب النمو الاقتصادي. ويتجلى هذا التوجه جزئيا في نسب الاعتمادات المالية التي تخصصها للتعليم.

تبلغ نفقات الدولة على التعليم مستويات عالية في أكثر الدول العربية، ويتراوح ما تخصّصه هذه الدول من الناتج الداخلي الخام لتمويل قطاع التعليم ما بين 3 و 6 %، وتبلغ نسبة المعدل العالمي من الناتج المحلي الإجمالي 3.7 بالمائة، وتوجد دول عربية عديدة دون هذا المعدل، منها لبنان (1.69 بالمائة)، وموريتانيا (1.88 بالمائة)، وجزر القمر(2.55 بالمائة)، ومصر (2.48 بالمائة)؛ وتبيّن تقديرات البنك الدولي أن المعدل العربي للإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي بلغ 11.9 بالمائة سنة 2020 ، فيما سجل المعدل العالمي نسبة 14.10 بالمائة؛ وثمة بلدان عربية تنفق نسبا عالية من ميزانيتها على التعليم، منها تونس (22.7 بالمائة)، والسعودية (18.79) بالمائة، وفلسطين (17.71 بالمائة)، والمغرب (16.86)، والجزائر (15.35 بالمائة) [2]

ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن الحد الأدنى المعياري للإنفاق على التعليم الذي وقع تحديده من قبل اليونسكو في إطار برنامج التعليم 2030، هو 4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السياق ذاته تم تحديد الحد الأدنى المعياري من مجموع الإنفاق العام المخصص للتعليم ب 15 بالمائة.

نستنتج من هذه البيانات أن دولا عربية عديدة تنفق أقل من الحد الأدنى المعياري المشار إليه، رغم التزام الحكومات، في إطار تعهدها بتحقيق هدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم، بأن ترصد بالتدريج " ما لا يقل عن 4 إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما لا يقل عن 15 إلى 20 في المائة من إجمالي الإنفاق العام مع التركيز على التعليم الأساسي"

ومن المستبعد أن يقع الترفيع في نسب التمويل الحكومي للتعليم في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل جراء ما تسببت فيه جائحة كوفيد وحرب أوكرانيا من تعطيل لمسار التنمية، وهذا يعني أن شح التمويل سيعيق التوسع في توفير خدمات التعليم الرقمي، وهذا الوضع ليس خاصا بالدول العربية متوسطة الدخل، فقد أظهرت دراسة أنجزتها اليونسكو مع البنك الدولي أن " 40% من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد خفَّضت إنفاقها على التعليم في أثناء فترة تفشي الجائحة، حيث بلغ متوسط هذا التخفيض نسبة 13,5%، ولم تعد الميزانيات في صيف عام 2022 بعدُ إلى مستوياتها المسجلة في عام 2019".[3]، كما أشار تقرير نشرته اليونسكو حول "التدابير الواجب اتخاذها الآن: للحد من آثار جائحة كوفيد/ 19 على تكلفة تحقيق هدف التنمية المستدامة" [4] إلى أن " الفجوة التمويلية اتسعت من 39 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 148 مليار دولار أمريكي في عام 2020 على صعيد النفقات المتوقعة سنويا... وقد أدت جائحة كوفيد/ 19 إلى تفاقم الفجوة التعليمية السنوية من 148 مليار دولار أمريكي إلى 200 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة بمعدل الثلث"[5].

وعندما نستقصي واقع الاستثمار في التعليم في الدول العربية يتبين لنا أن الأرقام حول الفجوات التمويلية في التعليم غير متوفرة، وإذا قصرنا النظر على ما هو متوفر من بيانات إحصائية، فإننا نلاحظ أن نسب ما تخصصه هذه الدول للتعليم بلغت الحد الأقصى الممكن رصده لتمويل التعليم، باعتبار الالتزامات المحمولة عليها في مجال الاستثمار في التنمية.

[2] إحصاءات مرصد الألكسو وبيانات معهد اليونسكو للإحصاء وتقديرات البنك الدولي

[3] موقع اليونسكو، التربية والتعليم: اليونسكو تدعو إلى التعبئة العالمية، 6 يوليو 2022 https://www.unesco.org/ar/articles/altrbyt-waltlym-alywnskw-tdw-aly-altbyt-alalmy

[4] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374163_ara

[5] المصدر السابق

من هنا جاءت فكرة البحث، خارج الموازنات الرسميّة، عن موارد ماليّة إضافية، والواقع أنّ هناك اتجاهين متناقضين حول هذا الموضوع داخل المجتمع، أمّا الاتجاه الأول فيدعو إلى الرفع من حصّة التعليم في موازنات الدولة، وبالتالي الزيادة في النسبة المئوية للتعليم من الناتج الوطني الخام، باعتبار توسّع الفئات المعنية بالتمدرس، وتزايد التطلّع إلى الالتحاق بالتعليم، وثمة اتّجاه ثان يرى لزوم ترشيد النفقات وحوكمة التمويل، لأنّ الموارد مهما زادت ستظلّ محدودة. ومن هنا لا بدّ من النظر في المسائل المتعلّقة بفعالية التمويل وكفايته.

اعتبارا لذلك لا بد من التفكير في توظيف آليات تمويلية تكميلية قبل إطلاق مشروعات تستهدف تعديل المناهج وترقية التعليم الرقمي. فما هي مسارات التمويل المتاحة في السياق الاقتصادي الحالي؟ من المعلوم أن الهيئات المعنية بالشأن التربوي الدولي، ومنها البنك الدولي توصي بالبحث عن بدائل مالية غير تقليدية لرفد الجهود الحكومية في هذا المجال، ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن المصادر التمويلية التي يمكن التعويل عليها محدودة، وهي تنحصر إما في القروض الخارجية، وخاصّة قروض البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها من الهيئات؛ أو مساهمة المجتمع الأهلي والمانحين، وثمة مصدر ثالث يمكن اعتماده، وهو التعاون الدولي والعربي في إطار مشروعات مشتركة.

ويتيح التعاون العربي مجالا واعدا لعقد شراكات مجزية في الشأن، إذا تم تحديد مجالات العمل بدقة، وفق خطة مشتركة تستند إلى منهجية تقوم على تشخيص الوضع القائم، وتقييم المنجز، وعلى هذا الأساس تقع صياغة إطار مرجعي للمشروع يتضمن ترتيب الأهداف والأولويات، ويظهر محاور العمل المستقبلي وآليات التنفيذ.

ومن المشروعات الممكن إنجازها في إطار شراكات مفتوحة لكل الدول العربية، وضع منصات تعليمية مشتركة، يتم تمويلها حسب صيغ يقع الاتفاق حولها، ويمكن أن تتولى الألكسو التنسيق بين الدول العربية لإطلاق مشروعات عربية مشتركة في المواد الأساسية، مثل اللغة العربية، والعلوم، والتكنولوجيا، والرياضيات، واللغات الأجنبية، في المرحلة الابتدائية، ويمكن التوسع في هذه الشراكة لتشمل مراحل تعليمية أعلى، وفق مخطط زمني يقع الاتفاق حوله بين الجهات المعنية.

ونحن نوصي بتكوين لجان مشتركة، حسب المجالات التعليمية الأساسية، وعلى هذا الأساس يتم وضع الخطوط المرجعية لكل برنامج، وضبط محتواه العلمي، ونوعية الموارد التعليمية المرافقة، والصفوف المستهدفة، مع وتحديد روزنامة زمنية للإنجاز. وضمانا لاستمرارية هذا المشروع، وتنفيذه في الآجال، لا بد من وضعه تحت نظر هيئة قيادة تربوية مشتركة، وضبط ملامح خطة تمويلية للغرض.

بخصوص الموارد التمويلية الممكن اعتمادها في الشأن، لا بد أن نشير إلى أنه لا يمكن تكوين صناديق عربية مشتركة لأن نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية لا تسمح حاليا باستحداث صناديق تمويلية جديدة، لذا يتعين إنشاء آلية التمويل المناسبة، خارج هذا الإطار.

ويمكن في هذا المجال الاستئناس بالتجارب المقارنة التي تعتمد الآتي:

- ❖ الإفادة من المنح، والوصايا التبرعات، والأوقاف، التي تمثّل مصادر تمويلية هامة، بما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لإيجاد الجهات المتبرعة والمانحة في الداخل والخارج؛
- ❖ إشراك القطاع الخاص الذي يمكن أن يساهم في تمويل التعليم دعما للجهد الحكومي، من خلال الاستثمار في الإنتاج الرقمي التعليمي، إذا تم وضع الحوافز الضريبية المناسبة لذلك؛

- ❖ إحداث صناديق تمويلية وطنية يساهم المجتمع المدني ورجال الأعمال في تمويلها؛ ويهدف إحداث هذا الصندوق إلى تقديم المساعدة والدعم المالي للمشروعات التي تعطى الأولوية في التمويل إلى البرامج التي توفر خدمات تعليمية، وبيئة دراسية أفضل للطلاب في المناطق المعزولة أو الفقيرة؛
- ❖ عقد شراكات مع المنظمات الدوليّة التي سبق لها العمل في هذا الإطار: اليونيسف، والأونوروا، واليونسكو، ومنظمات المجتمع المدني المعنيّة؛
- ❖ الاستفادة من مبادرة الألكسو لمعاضدة جهود عدد من الدول العربية، ودعمها بالبيئات التعليمية الرقمية، بتوزيع آلاف الحواسيب، هبة من الألكسو وشركائها مؤسسة انتل وجي بي للمعرفة الملهمة ومؤسسة الألفية للتربية المستدامة، وقد سبق تنفيذ هذا البرنامج في جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي ولبنان والسودان.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

إدارة التربية، مايو 2023.